

# التعليم والثورة\*

سعاد إبراهيم أحمد\*\*

الشكر موصول للجبهة الديمقراطية بالجامعة الأهلية لدعوة الشيوخ الرطانة من أمثالي لمخاطبتكم في زمن هو (كما كتبت لرئيس تحرير جريدة الرأي الآخر الأسبوع الماضي) هو زمان الأمية المتوحشة مجسدة وملموسة ومعاشه.. هو زمان المدفوعين بأمراض التخلف المزمنة بحثا عن ظل لهم بين أولاد وبنات الناس لسوقهم بكل السبل والوسائل نحو ذلك الظلام المكفهر أبدا. هو زمان الاستعلاء العرقي والقومي واللغوي المغلف بالدين، والتمزيق المتصل للوحدة الوطنية المقنن بعصا السلطة وإرهابها. هي دعوة لم استغربها من الطلاب المتعطشين دوما للمعرفة النافعة، الطلاب الذين التزموا جانب الشعب عبر تاريخهم النضالي الطويل. ذلك الشعب الذي خرجوا من صلبه والذي علمهم من عائد كده وشقائه، الشعب الذي يأمل دوما أن يناضل أبناؤه الطلاب من أجل مستقبلٍ سرقة الجبهة الإسلامية ليلا من وراء ظهره لتذيقه مرارة الإذلال والإفقار والتمزق المقصود عن وعي. ذلك الالتزام هو الذي أدى إلى هذا السلوك المقتنع بأن الحوار والنقاش للأفكار المتباينة والعلم المنفتح لكل الاتجاهات هو سبيل السودان للتقدم العلمي والاجتماعي والتطور الاقتصادي الشامل والعاقل. ونحن الشيوخيون نبدأ دائما ونكرر دون كلل أو ملل بالتساؤل حول: من يتعلمون، وماذا يتعلمون، وكيف يتعلمون، لأننا نصبو لتحقيق ديمقراطية التعليم كخطوة أولى في طريق تمكين كل الشعب من امتلاك ناصية العلم والمعرفة وكل أدوات الاستزادة منها لكي يساعد كل ذلك على ارتقاء الوعي لديه، وتفجير طاقاته، وزرع الثقة في دواخله بأنه قادر على الإبداع وتحسين حياته بالتححرر من الاستغلال والاضطهاد والقهر الناجم عن الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفروضة عليه. لكم منى التحيات المفعمة بالأمل والتقدير. ولندخل الآن في مسألة التعليم والثورة موضوع الندوة.

## لماذا التعليم؟

تميز الإنسان خلال تطور البشرية عبر آلاف السنين بابتداع اللغة كوسيلة اتصال مما جعل المعرفة والقيم السلوكية والمهارات مكتسبة بالتنشئة الاجتماعية مثلما هي قابلة للتراكم عبر الأجيال المتعاقبة، بالتالي لم يعد الإنسان مدفوعا بالغرائز البحتة مثل بقية الحيوانات التي تشاركه العيش فوق الكرة الأرضية إذ يهتدي الإنسان في نشاطه وتصرفاته وعمله بما تعلمه من خلال تلك التنشئة الاجتماعية. هذه العملية تسمى بالإنجليزية Socialization والمقصود بهذا المصطلح أو التعبير هو عملية انتقال المعرفة والمهارات والسلوك إلى الأجيال الجديدة وإعادة إنتاجها لتحقيق استمراريتها وبقائها في المجتمع مثلها مثل التكاثر العادي للإبقاء على النوع الذي يتم عن طريق إعادة الإنتاج الطبيعي وإنجاب الأطفال بالتزاوج (حتى الآن) بين الإناث والذكور. فالإنسان إذن كائن له تاريخ. وبفضل عملية التعليم القديمة قدم ذلك التاريخ، وعملية التعلم التي أدى تراكمها لدى الإنسان خاصة بعد ابتداع رسم الحروف والكتابة بواسطتها إلى تناقل كل المهارات



والمعارف والقيم في كل المجتمعات البشرية عبر الأجيال. فالإنسان مارس التعليم عبر الوجود.. وما التعليم النظامي الذي نعرفه إلا شكل من أشكال التنظيم وتقسيم العمل للقيام بمهمة اجتماعية هي تعليم الأجيال الجديدة وتأهيلها لدخول معترك الحياة.

أضف إلى ذلك حقيقة أن التعليم هو الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق وتائر أعلى للتنمية الاقتصادية في المجتمع باعتبار أن الاستثمار في التنمية البشرية له آثار إيجابية تعود فوائدها إلى المجتمع ككل، مثلما هو سلاح فعال في يد الأفراد للصعود إلى أعلى السلم الاجتماعي والاقتصادي بما يتيح التعليم للفرد المتمتع بهذا الامتياز من قدرات متنوعة تفتح له مختلف مجالات العمل ذات العائد المجزي، وتتسع بسببه آفاق نشاطه وتنوع وتتعدد في ظل بحور الأمية الهادرة في بلادنا.

إذا كانت الضغوط الاجتماعية لتوفير التعليم تتزايد كلما ارتفع وعى الشعب وزاد إدراكه لأهميته، ولم تعد مقولات أفلاطون عن تقسيم التعليم بين الحكام والمحكومين أو الأحرار والعبيد مقبولا في عالم اليوم، فإنه لم يعد مقبولا جعل التعليم مغلقا، بمعنى ألا يكون متاحا حتى أعلى مستوياته لكل أفراد الشعب دون تمييز. لم يعد مقبولا أن يتعلم الحكام والفئات المميزة والمهيمنة على المجتمع العلوم الطبيعية والفلسفة واللغات والرياضيات والفلك والجغرافيا والتاريخ، وأن يكتفوا في حالة الآخرين بتدريبتهم على الحرف لأنهم مجرد (فعله) لا حاجة لهم للعلوم النظرية رفيعة المستوى. والحركة الطلابية السودانية لها مواقف مشهودة في هذا الجانب (بالتحديد عام 1973) عندما رفضت المدارس الثانوية الفنية المغلقة في الحكم العسكري الثاني إبان دكتاتورية جعفر نميري، حتى اضطرت السلطة لإتاحة فرص المنافسة للتعليم العالي ولكن بعد أن زادت عدد سنوات الدراسة فيها إلى 4 سنوات.

في المجتمع الطبقي إذن يكون المدرس والدارس والمحتوى الدراسي موافق عليه سواء بشكل مستتر أو ظاهر ولكنه متفق عليه بطريقة ما وعلى وجه ما.. وهذا هو المنطق الذي يجعل التعليم أحد مجالات الصراع الاجتماعي الهامة وهذا ما يقود إلى التساؤل: هل التعليم محايد؟

### التعليم غير محايد

في البدء نؤكد أن التعليم غير محايد. هو غير محايد في الواقع المعاش لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات والفئات المهيمنة على مقاليد الأمور في المجتمع أو البلد المعين. فبالرغم من أن التعليم سلاح ذو حدين لأنه يمكن الفرد من أدوات استقاء المعرفة والاستزادة منها وبالتالي تمكنه من الإضافة إليها بإبداعاته وقدراته، والتساؤل فيها متقبلا أو ناقدا أو رافضا لكل ما يقدم له، إلا أن الواقع هو أن التنشئة الاجتماعية تتم على أساس التواءم مع ما هو كائن لتحقيق القبول لمجمل سلماته، وفي ذلك ضمان للاستمرار والتحكم لتلك الطبقات والفئات المهيمنة. وأوهام من وقر في نفوسهم أن  $2 = 1 + 1$  دائما ثم الاستنتاج من ذلك أن هذا هو التعليم يتاح بحياد كامل في كل مكان وزمان وتحت كل الظروف يحضها واقع التعليم !! لأن ديمقراطية التعليم تعني أن يتوفر في مستوياته الابتدائية والثانوية للجميع دون قيود أو عوائق، وأن يتاح حتى مستوياته العليا لكل من يريد أن ينهل من معينها الثر وفق قدراته في حدود إمكانات الاقتصاد الوطني. فالتعليم إذن لم يكن محايدا ولا متاحا للجميع بالتساوي في يوم من الأيام سواء في عالمنا المعاصر أو عبر التاريخ البشرى على امتداده.

### من يتعلمون؟

هو سؤالنا الأول دائما.. والشغل الشاغل لكل من يريد إحداث ثورة في التعليم لمصلحة الجميع وخصوصا المسحوقين والمضطهدين والمهمشين في كافة أرجاء الوطن المحرومين حتى من أول



مراحلته أو التعليم الأساسي. المستفيد الحقيقي من نظامنا التعليمي هم القلة المميزة رغم كل ادعاءات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال السياسي وتهريج سلطة الجبهة الإسلامية الحالية. واقع الحال يقول:

× إن قرابة 50% من الأطفال لا يدخلون المدارس الابتدائية لأنها غير موجودة في أماكن عيشتهم.

× ازدادت نسب التساقط والإهدار من المرحلة الابتدائية بسبب التكاليف المتزايدة للتعليم بعد تخلى الدولة عملياً عن مجانية التعليم، وعدم توفير احتياجات الأطفال من الكتب والكراسات وغيرها إضافة إلى تجفيف الداخلات في المناطق الريفية مما زاد أعباء الأسرة.. فاضطر الكادحون والفقراء في المدن والأرياف لترك الدراسة. هذه النسب بلغت 60% في بعض الأقاليم، وبلغ المتوسط حتى في العاصمة القومية أكثر من الثلث مما يبده ما أنفق على التعليم بسبب عدم إكمال المرحلة. علماً بأن الإنفاق الجاري على التعليم انخفض خلال سنوات الإنقاذ من متوسط 20% إلى 1,8% حالياً.

× إن فرص النجاح والمواصلة غير متساوية لا بالجنس ولا بالتوزيع الجغرافي، لعدم توفر المعينات الدراسية من كتب وأدوات وغيرها وحتى عدد المعلمين ومستوى خبرتهم وتأهيلهم متفاوت بدرجة مهولة لأن تمويل التعليم أصبح مسنولية محلية، ومواردها لا تكفي لمرتبات المعلمين ناهيك عن الاحتياجات الأخرى.

× ازدياد الفوارق الطبقيّة مكن الأغنياء والفئات المميزة من توفير تعليم إضافي خارج إطار المدرسة الحكومية إما بالتدريس الخصوصي والكورسات الصيفية وشراء الكتب والمجلات وغيرها من أدوات الثقافة والتعليم مما يميزهم عن أطفال الفقراء في المدن والمناطق المهشمة، أو بالانتقال إلى المدارس الخاصة ذات المصروفات الباهظة.

هذا في إيجاز هو واقع التعليم اليوم... ازدياد متصل في جيش الأمية لأن الأطفال غير المستوعبين في المدارس يغذونه عاماً بعد عام حتى أصبح عدد الأميين اليوم حوالي 18 مليون فرد أو أكثر. ثلاثة أضعاف الملايين الخمسة التي ورثناها عن الاستعمار. كيف يتطور وطن هذا حاله؟ كيف نعرف أن كان عباقرتنا ضمن المستوعبين في المدارس أم ضمن المشردين والهائمين خارج أسوارها؟ إن ديمقراطية التعليم التي نصبو إليها ونناضل من أجلها تعنى إتاحة فرص الاستيعاب المجاني في مدارس مكتملة التجهيزات والمعلمين لجميع الأطفال في عمر السابعة أينما كانوا في كل شبر من أرض الوطن دون تمييز بالجنس أو العرق أو الدين أو أي شيء آخر على الإطلاق. الديمقراطية التي نناضل من أجلها تتطلب ابتداء الوسائل لتوفير التعليم للرحل والقرى المتباعدة، وتمكين الفقراء من البقاء في التعليم بعدم تكليف أهلهم بالإنفاق على احتياجاتهم المدرسية، وبالتغذية التكميلية المجانية في المدارس.

لماذا لم يحدث كل ذلك حتى الآن؟ لم يحدث لأن التعليم غير محايد.. ولأن من بيده القلم يتيح الفرص لطبقته وليس للجميع.. وربما تندش، ولو قليلاً، عندما تتمعن الأرقام والنسب المؤنية للتوسع في التعليم عبر السنوات تستغرب كيف يعتبرون قرارات 4 ديسمبر 1989 ثورة في التعليم العالي، في حين أن الأسبقية والزيادة النسبية كان يحظى بها التعليم العالي عبر جميع سنوات استقلالنا السياسي كان على حساب توفيره للمحرومين من التعليم الابتدائي في مختلف أرجاء الوطن. والمحرومين لا



ينتمون للمميزين بالتعليم أو الجاه أو الثروة بكل تأكيد لأن هؤلاء يحرصون على تعليم أطفالهم أينما كانوا. والزيادات النسبية الواضحة في الجدول أدناه تؤكد تمييز التعليم العالي ولماذا انعكس كل ذلك في التركيب الاجتماعي لطلاب كلية الطب بجامعة الخرطوم مثلا، حتى قبل أن يضاف إليها طلاب القبول الخاص المزمع تطبيقه. وهنا لابد أن أحبي موقف الطلاب البطولي ضدها انتماءا حميما لإدراكهم أنها تتم على أشلاء المحرومين كما المفصولين والمشردين والملاحقين من أسرتها طلابا وعاملين. وعلى أشلاء كل الأعراف والتقاليد التي كانت متبعة فيها عبر تاريخها. كل هذا نشير إليه مثلا وليس حصرا.

### جدول رقم [1] : الزيادة النسبية لأعداد الطلاب في التعليم الحكومي بالمراحل الدراسية المصدر: الإحصاء التربوي، عدة سنوات

المرحلة	56\55	69\68	الزيادة %	1972	1987	الزيادة %	الزيادة منذ 1955
الابتدائي+	161	547	340%	884	1738	197%	1080 %
التعليم العالي	880	(1)8034	913%	16328	(2)60981	373%	6930 %

+ أرقام الابتدائي بالآلاف. (1) لا تشمل المعاهد العليا. (2) الرقم لعام 1990 قبل زيادة القبول.

### ماذا وكيف يتعلمون؟

لاشك أن جيلكم أدرى بكيفية استخدام محتوى التعليم لتحقيق مآرب أبعد ما تكون عن خدمة تقدم الوطن ووحدة المواطنين السودانيين الذين يتميزون بالتنوع والتعدد اللغوي والديني والعريقي. لقد تميزت كل الدكتاتوريات الثلاث بالمحاولات المتكررة لتغيير محتوى التعليم العام بمختلف مراحلها بهدف تربية أجيال موالية لفكرها وتوجهها. ولكن هذه الدكتاتوريات التي نعيشها اليوم فاقتهم جميعا في تسلطها واحتكارها لمجمل الوجود المدني بجميع أشكاله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بسيف مسلط في وجه الشعب بكامله، وتناولت في محاولاتها لفرض رؤاها الأحادية المغلفة بالدين على المؤسسات التعليمية في البلاد مما هو معلوم لديكم بكل تأكيد. لأنكم عانيتم من بعض إفرازاته في جامعتكم الفتية وكان صمودكم في وجه ذلك مثلا للإقدام والثبات، وتعريتم لمخططات الجبهة الإسلامية الإرهابية أيضا مثال آخر لما ينبغي أن تكون عليه المنظمات الطلابية الحريصة على استقلالها عن أي سلطة، وانتمائها في تجرد وإيثار لمصلحة الشعب كله. واتحادكم المنفتح على مختلف التيارات الفكرية ودعوتي للتحدث إليكم مثال حي أمامكم نتمنى أن يحتذى في كل الجامعات. فالتنظيمات الديمقراطية للطلاب كانت عبر تاريخها النضالي أبدا في صف الشعب وتحريره من ربقة الاستعمار أولا ثم من التسلط والدكتاتورية من بعد واستحقت بجدارة لقب ضمير الشعب تقف مع طلائعه مناضلة من أجل حقوقه ورفاهيته.

إن الدكتاتوريات التي تفرض القرارات الفوقية لتحقيق أهدافها التحكومية، تذبج بالتالي المناخ الملائم للتعليم العالي الذي يفترض فيه أن يفتح آفاق المعرفة لا أن يكبل مؤسساتها بالقيود المتسلطة، فيجعل مناخها خانقا للفكر المتسائل والنافذ، وقاتلا للإبداع الحر السامق نحو النجوم في علاها بدلا عن



التريديد الأجوف والحفظ الأعمى والقبول الخانع.  
إن الدكتاتوريات هي أساس البلاء ليس للتعليم العالي وحده وإنما لمستقبل الوطن بكامله: تمزيقا لوحده  
الوطنية، واضطهادا لقومياته بثقافتها المتنوعة وأديانه المتعددة، وتبيدا لموارده لصالح الموالين لها،  
وتخليا عن توفير التعليم والرعاية الصحية المواطنين، واحتكارا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي  
والنقابي وكل أشكال وتنظيمات المجتمع المدني الزاخر، إمعانا في الانفراد بحق اتخاذ القرار في كل  
أوجه الحياة. فماذا كان الحصاد:

**\* حصادنا كان الحرب المدمرة والتبشير الكاذب بان قتل المواطنين السودانيين هو جهاد ديني  
من أجل العقيدة!!**

**\* حصادنا كان الإفقار المطرد للشعب بكل فئاته والإذلال المتزايد لسودان العزة والكرامة..  
\* حصادنا كان العزلة الإقليمية والدولية ما شهد لها الوطن لها شبيها عبر تاريخه الطويل..**

- غير مجد الحديث عن إصلاح التعليم بكل مراحل ومستوياته بمعزل عن كل ذلك.  
- غير مجد حصر الأخطاء والمزالق في مثل هذه الظروف التي تحقق فيها المخاطر من  
كل جانب.

لا سبيل للتفكير في علم ينفع الناس، ويضع وطننا ضمن قائمة المتمتعين بحقوق الإنسان بدلا عن  
قائمة الإرهاب إلا بتوحيد صفوفنا والخروج للشارع لمواجهة من تسببوا في كل ذلك.. من غيرها؟  
هي سلطة الجبهة القومية الإسلامية المتسلطة على رقابنا جميعا..

**\* لا مناص من إسقاطها لتحقيق السلام واستعادة الديمقراطية كاملة غير منقوصة أولا..  
بعد ذلك تكون نقطة البداية للثورة التعليمية الحقيقية التي نحلم بها جميعا.**

\* ندوة بالجامعة الأهلية بأدرمان 4 يوليو 1996.  
\*\* سعاد إبراهيم أحمد، اختصاصية في التعليم، وتعمل في مجال التدريس. كانت العنصر النشط  
في تطوير فكرة الدراسات الإضافية وإنشاء معهد الدراسات الإضافية التابع لجامعة الخرطوم،  
لجعل التعليم مبدولا لعامة الناس ولمن لم يتمكن من أبناء الشعب من مواصلة دراسته في المؤسسات  
التعليمية النظامية.  
مؤسسة النادي السوداني للفيلم، ومن أبرز الناشطات في العمل النسائي بالسودان. وناشطة أيضاً في  
مجال تطوير المناطق المهمشة، خاصة تطوير منطقة النوبة، في حلفا وحلفا الجديدة.

